



دولة فلسطين

مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية

دائرة البحث العلمي والدراسات

وحدة تحليل الشأن الإقليمي

ورقة بعنوان:

الأزمة الخليجية القطرية وتداعياتها على المنطقة

تقديم

د. عبير عبد الرحمن ثابت

أستاذ علوم سياسية وعلاقات دولية

يونيو 2017

## مقدمة

عبر العقدين الماضيين اختارت قطر لعب الدور الوظيفي المرسوم لها وانتهجت سياسة اللعب على التناقضات؛ بداية من التناقضات داخل العائلة الحاكمة مروراً بالتناقضات داخل مجلس التعاون الخليجي وصولاً إلى التناقضات داخل منطقة الشرق الأوسط وحتى التناقضات في السياسة الدولية، فمنذ أن اعتلى الأمير السابق حمد بن خليفة سدة الحكم بانقلاب أبيض على أبيه في سابقة تتنافى مع العرف السائد في منطقة الخليج بدأت السياسة القطرية تلك في الظهور؛ حيث حدث الانقسام بين أفراد الأسرة الحاكمة من أبناء الأمير المعزول بين مؤيد ومعارض لما حدث، لكن النظام الجديد الذي بدا فاقداً لأي شرعية محلية أو خليجية أدرك على ما يبدو أن كلمة السر في بقاءه واستمراره لم تعد الشرعية التي لم يعد بالإمكان الحصول عليها فأراد متوهماً الاستعاضة عنها بدور مؤثر في القضايا الخارجية للمنطقة والإقليم، ورغم أن الامارة لا تمتلك القوة الصلبة للعب هذا الدور إلا أنها أدركت باكراً أن بإمكانها استثمار قدراتها الاقتصادية الضخمة في إيجاد قوة مرنة أو ناعمة للإمارة يكون بمقدورها تعويض انعدام تلك الصلبة وهو ما كان، فتحوّلت الدوحة منذ العام 1995 وحتى مطلع الألفية الثانية لحجيج جُل المتقفين والمفكرين العرب والعجم وحظي غالبيتهم بقاء أميرى واستخدمت قناة الجزيرة كواجهة لتحويل الامارة كبؤرة إشعاع ثقافي ولكن بالطبع نحو الخارج، ولعبت الجزيرة في حينه الدور بحرفية وموضوعية منقطعة النظير وتحوّلت لمنندى ثقافي وسياسى لكل المفكرين والمعارضين والمضطهدين في العالم العربي الذين وجدوا في القناة منبراً لإيصال أصواتهم لشعوبهم وللعالم وبما أن قطر ليست واحة للديمقراطية أو التعددية الثقافية الليبرالية وهي ليست الهايد بارك؛ عليه فإن تواجد أولئك المعارضين ليصل صوتهم لشعوبهم والعالم فقط؛ وتمكنت قطر نسج شبكة من العلاقات الوثيقة المدعمة مالياً وإعلامياً بمعظم حركات المعارضة في العالم العربي وفي مقدمتها حركات الاسلام السياسي التي تعد نظيراً أو مرادف طبيعى للأنظمة العربية من حيث الفكر والاستراتيجية .

إن قطر التي حافظت على قاعدة العديد وسفارة طالبان ومكتب حماس السياسي ومكتب التمثيل الإسرائيلي وسفارة إيران وسفارة المملكة السعودية عبر خمسة عشر عام استطاعت أن تحقق بالقوة الناعمة تأثيراً أكبر مما كان يمكن أن تحققه القوة الصلبة عبر المال وقناة الجزيرة وما وراءها، وبحلول العام 2011 وهبوب رياح الربيع العربي لم يكن أحد في هذا العالم قادراً على التأثير في

اتجاه رياحه كما كانت قطر بقناة الجزيرة، وهنا تحولت التناقضات الاقليمية إلى صراعات دموية سقطت خلالها أنظمة ودول بأكملها وهو ما أدى إلى تحويل الدور القطري بفعل القصور الذاتي نتيجة تسارع الأحداث من مرحلة التأثير إلى مرحلة الفاعل والموجه في أحيان كثيرة خاصة في الدول التي عصفت بها رياح الربيع العربي، ولم يكن أمام قطر إلا خياران الأول تغيير الاستراتيجية القديمة والعودة إلى الحجم الطبيعي لها وتحمل العواقب أو الانتقال من الدور الوظيفي التأثيري إلى الدور الفاعل بكل ما تحويه هذه المرحلة من مخاطر نظرا لتواجد لاعبين إقليميين ودوليين كبار في ميدان الفعل الذي يتطلب القوة الصلبة، ولا تبدو القوة الناعمة فيه ذي تأثير البتة، وكان الخيار الثاني هذا خيار حكام الامارة القاتل خاصة مع حسم القوة الصلبة في دول الربيع العربي الأمور لصالحها وهو ما أدى إلى خفض حدة التناقض في السياسات داخل الاقليم بسبب المخاطر الاستراتيجية التي باتت تحرق بالجميع عقب هدوء رياح الربيع العربي التي خلفت دمارا وجلبت التطرف بأبشع صورته الارهابية للمنطقة ومن حولها لم تعد سياسة التأثير عبر اللعب على التناقضات ذات جدوى خاصة وأن الدوحة عبر ما يزيد عن عشرين عام لم تغلح في جسر التناقض بين أي طرفين كانت وسيط بينهما لأنها في واقع الأمر لم ترغب في حل أي تناقض بل تعميقه؛ فبقدر تعميق التناقض يزيد التأثير ويتسع الدور القطري والأزمة اليمنية وملف المصالحة الفلسطينية خير دليل، لكن التناقضات اليوم بدأت في التلاشي شيء فشيء داخل الاقليم وأصبح القرار اليوم للقوة الصلبة الاقليمية والدولية

منذ بدء الربيع العربي أصبح لدول الخليج حضور كبير في الفراغ الذي أحدثته الربيع العربي، وقد اشتعل التنافس بين الإمارات والسعودية من جهة وقطر من جهة أخرى، ويمكن القول إن هناك ثلاث دول فاعلة في منطقة الخليج العربي هي السعودية وقطر والإمارات، حيث استخدمت هذه الدول ثرواتها وإمكاناتها لتنفيذ سياستها الخارجية في المنطقة، وأصبح لدول الخليج الثلاثة دور كبير في التأثير على المشهد السياسي العربي من تونس إلى اليمن، وبدا كأن السعودية والإمارات والبحرين يتحركون بشكل واحد مقابل قطر.

من المعروف أن النظام في السعودية كان دائماً يضع إيران كأولوية في قائمة التهديدات، لكن مع قدوم الربيع العربي وفي عهد الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز حدث تبدل في أولويات الرياض حيث ركزت على مواجهة الربيع العربي والحركات الإسلامية، ويوجد قناعة لدى السعودية والإمارات بأن الدعم القطري في المنطقة والتي من بينها جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس يشكل عائقاً

كبيراً أمام هذه الدول ويتعارض مع سياستها ويبقي هذه الحركات واقفة على قدميها وبالتالي قررت هذه الدول ممارسة تأثيرها على قطر.

وحاولت كل من السعودية والإمارات في 2014 ممارسة تأثير على قطر من خلال قطع العلاقات الدبلوماسية معها وإجبارها على وقف دعمها لمسيرة التغيير في المنطقة العربية بحجة التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، ولكن قطر لم تتجاوب مع مطالب هذه الدول واستطاعت من خلال الطرق الدبلوماسية بعد 8 شهور من الأزمة التي بدأت في مارس 2014 وبوساطة كويتية من حل الأزمة وعاد السفراء الخليجين الثلاث إلى الدوحة. ووقتها كانت إدارة أوباما التي لعبت دوراً في تخفيف الخلاف بين هذه الدول انطلافاً من رؤية إدارة أوباما أن هذه الدول كلها حليفة لواشنطن ولا بد ألا يحدث بينها خلافات.

وقد حاولت الدوحة بعد ذلك تبني مسار تقاربي مع السعودية من خلال المشاركة في حملة التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن في مارس 2015، كما أبدت مرونة أكثر في التعامل مع النظام المصري. لكن العلاقات بين قطر والسعودية والإمارات لم تتحسن كثيراً حيث لم تنفتح قطر على نظام عبد الفتاح السيسي تماماً، وبقيت قناة الجزيرة الفضائية تمارس الانتقاد لنظام الحكم في مصر وحفتر في ليبيا، كما استمر الدعم القطري للكثير من الحركات الاسلامية والشخصيات العربية المعارضة لأنظمة الحكم. كما وثقت قطر خلال السنوات الثلاثة الماضية علاقاتها مع تركيا بشكل كبير وفتحت قاعدة تركية عسكرية على أراضيها، مما أبقى عوامل التوتر موجودة بين قطر وهذه البلدان، وجعل هذه الدول تنتظر الفرصة لإعادة ممارسة التأثير والتهديد لقطر مرة أخرى.

ومع وصول دونالد ترامب للحكم في الولايات المتحدة الامريكية وتصريحاته المتتالية حول عزمه على محاربة الارهاب قد وفرت الفرصة المناسبة لوضع حد لسلوكيات قطر، وجاءت زيارة ترامب الأخيرة إلى الرياض وتل أبيب وعقده لصفقة تاريخية مع السعودية فرصة لكل من السعودية والإمارات لأخذ الضوء الأخضر لمعاودة التأثير مرة أخرى على قطر، وبعد أيام قليلة من زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الرياض وترتيبه لصفقة أسلحة بقيمة 400 مليار دولار أمريكي وزيارته بعدها لتل أبيب وحديثه عن تطبيع إقليمى بين "إسرائيل" والدول السنية، وبدا واضحاً أن هذه الدول استغلت زخم هذه الزيارة في معاودة الكرة وتهديد قطر من أجل إجبارها على تغيير سلوك سياستها الخارجية وبطريقة أكبر من التي حدثت في 2014

وفي 5 من يونيو 2017 قطعت كل من الامارات والسعودية ومصر والبحرين وجزر الملديف علاقاتها مع قطر، بسبب ما وصفوه بعدم التزام قطر ما تم التوفيق عليه بمجلس التعاون الخليجي

وعلاقات حكومة قطر مع جماعة الإخوان المسلمين وطالبان ودعمها للإرهاب، وما سبقها بث وكالة الأنباء القطرية تصريحات لأمير قطر انتقد فيها ما أسماه المشاعر المعادية لإيران وأعرب عن تأييده لإيران وحماس وحزب الله واسرائيل وقال ان "إيران تمثل تقلاً إقليمياً وإسلامياً لا يمكن تجاهله، وليس من الحكمة التصعيد معها، مؤكداً أنها قوة كبرى تضمن الاستقرار في المنطقة ولكن سرعان ما انكر المسؤولين القطريون التصريحات متهمين قرصنة باختراق وكالة الأنباء الرسمية تجاهلت وسائل الإعلام السعودية والإماراتية تصريحات الحكومة القطرية، وتناولت التصريحات المنسوبة للأمير على نطاق واسع في مختلف وسائل الإعلام العربية، بما في ذلك سكاى نيوز عربية وقناة العربية، وأخترق مجهولون حساب وزير الإعلام البحريني خالد بن احمد ال خليفة في تويتر في 3 يونيو 2017، وتصاعدت الهجمة حينما اتصل الشيخ تميم بالرئيس الإيراني حسن روحاني مما اعتبرته المملكة السعودية تحدى لها ، وهناك من يوعز أنها جاءت بعد قمة الرياض 2017 والتي جمعت ترامب ورؤساء الدول الاسلامية وقدم ترامب دعماً قوياً لجهود السعودية المبذولة ضد الدول والجماعات المتحالفة مع إيران والإخوان المسلمين وعقدت خلال زيارته صفقة أسلحة بين البلدين، وكذلك حول الصفقة التي شاركت فيها قطر لفك أسر 26 رهينة قطري اختطفهم مسلحون شيعة جنوبي العراق وبقوا في الأسر لأكثر من 16 شهر ودفعت قطر 700 مليون دولار لمليشيات شيعية في العراق و120-140 مليون دولار لهيئة تحرير الشام و80 مليون دولار لحركة أحرار الشام الاسلامية مما أثار غضب المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة . واعتبرت قطر ذلك محاولة فرض وصاية عليها، حيث إن الأسباب التي ادعتها كل من السعودية والإمارات كانت متعلقة بدعم قطر لحركات إرهابية واستمرار العلاقات الدبلوماسية مع إيران وقد نفت قطر دعمها للإرهاب كما أن الإمارات نفسها تمتلك علاقات تجارية مع طهران ومصر تمتلك علاقات دبلوماسية مع طهران.

ولم تتجح الوساطة الكويتية أو الجهود التركية في دعوة السعودية والإمارات لحل الخلاف بالحوار وقد قدمت هذه الدول المقاطعة لقطر مجموعة من المطالب طلبت تنفيذها خلال مهلة مدتها 10 أيام، حيث جاء ضمن قائمة هذه المطالب إغلاق قناة الجزيرة وقطع العلاقات مع إيران وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في الدوحة وهو ما رفضته قطر واعتبرته تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية لقطر وفي علاقاتها مع الدول الأخرى.

لم تصرح الدول التي قاطعت على المستوى الدولي الأسباب والدوافع وراء الحملة وظلت في مساحة الاتهامات العامّة، ووجهت تلك الدول لقطر العديد من الاتهامات منها:

- دعم قطر لجماعات متطرفة عدة من بينها جماعة الإخوان المسلمين والتي تعتبر تنظيم إرهابي وكذلك الحوثيين وتنظيم القاعدة وداعش
- تأييد قطر لإيران في مواجهة دول الخليج
- العمل على زعزعة أمن هذه الدول
- تحريض المواطنين على حكوماتهم كما في مصر والبحرين من خلال قناة الجزيرة

#### \* المطالب:

في 22 يونيو 2017 سلمت الكويت قائمة من 13 مطلب من الدول المقاطعة السعودية والامارات والبحرين ومصر ومهلة دول المقاطعة قطر عشرة أيام وتم تسريب هذه المطالب واتهم وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية انور قرقاش قطر بتسريبها واتهم مدير مكتب الاعلام في وزارة الخارجية القطرية احمد بن سعيد الرميحي الدول المقاطعة بتسريب المطالب وهي كالتالي:

1. اغلاق قناة الجزيرة.
2. قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني الموجود على أراضيها والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجارى يتعارض مع العقوبات الأمريكية على طهران.
3. اغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وايقاف أسى تعاون عسكري مع انقرة.
4. قطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش
5. امتناع قطر عن تجنيس مواطنين من السعودية والامارات والبحرين ومصر، وطرد من سبق أن جنسيتهم، وذلك كجزء من التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.
6. تسليم قطر كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهم ارهابية.
7. وقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانا ارهابيا.
8. تقديم قطر معلومات تفصيلية عن كل وجوه المعارضة، من مواطني الدول الأربع، الذين تلقوا دعما منها.
9. التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع، بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة، وسوف تحدد الآلية في الاتفاق الذي سيوقع مع قطر.
10. ان تلتزم قطر بان تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة، بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل اتفاق الرياض لعام 2013 واتفاق الرياض التكميلي لعام 2014.

11. تسليم قطر كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قامت بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم.
12. إغلاق كافة وسائل الاعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر او غير مباشر.
13. أن يتم أعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات.

## الأضرار الاقتصادية لقطر

### أولاً: حجم التبادل التجاري

تشكل حصة دول الخليج العربي مجتمعة 11% من حجم تجارة قطر بقيمة 10.4 مليارات دولار، وحصة دول الخليج التي قطعت علاقاتها بقطر تبلغ 9.7 مليارات دولار، حيث يبلغ حجم التجاري مع الإمارات 7.1 مليارات دولار معظمها لإعادة التصدير، ويبلغ التبادل التجاري بين قطر والسعودية 1.9 مليار دولار ومع البحرين يبلغ التبادل التجاري سبعة مليون دولار.

### ثانياً: الشحن

منعت الإمارات العربية المتحدة السفن التي ترفع علم قطر من الاتصال بالفجيرة كما حظرت السفن القطرية من الرسو في الميناء ومنع السفن التي ترسو في الميناء من الإبحار مباشرة إلى قطر كما وضعت قيود مماثلة في جبل علي، كما حظرت البحرين ومصر والسعودية السفن التي تحمل علم قطر من استخدام موانئها.

### ثالثاً: الغذاء

يأتي ما يقرب من 80 في المائة من الاحتياجات الغذائية القطرية من دول الخليج العربية المجاورة، وينتج 1% فقط محليا وحتى الواردات من خارج دول الخليج تأتي عادة عبر الحدود البرية مع السعودية المغلقة الآن وعقب قطع العلاقات مباشرة، أشارت التقارير المحلية الى ان السكان تهافتوا على محلات البقالة أمل في تخزين المواد الغذائية. ولا يزال عدد كبير من الشاحنات التي تحمل الأغذية متوقفة على طول الحدود السعودية القطرية. فيما عرض مسؤولون إيرانيون توريد المواد الغذائية والتي يمكن أن تصل في غضون 12 ساعة.

## • خيارات قطر للتعامل مع أزمته الراهنة، وتتمثل في الآتي:

**1- التسكين:** هنا تراهن الدوحة على الزمن في تخفيف الضغط والخنق، وحلحلة الموقف الخليجي الأخير، والاستعانة بأطراف إقليمية، وعلى رأسها تركيا، من أجل حماية عسكرية، وإيران، من أجل مساعدة اقتصادية، وكذلك أطراف دولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، طمعاً في ضغوط، مع اتخاذ إجراءات من طرف واحد لطمأنه الدول المتضررة من السياسة القطرية الحالية. وهنا تحلم قطر بتميع الموقف بمرور الوقت، لتعود إلى سابق عهدها في ممارسة التناقض بين القول والفعل، ومد جسور خفية مع تنظيمات محظورة في المنطقة، والحلم بتفكك إقليمي تخرج منه رابحة، بغض النظر عن مستوى هذا الربح ووقته.

**2- التمادي:** حيث العناد والإصرار على انتهاج سياسات ترى السعودية والإمارات والبحرين ومصر، أنها تشق الصف العربي، خصوصاً الخليجي، وتعادي مصالح كل الدول، في ظل العديد من الاتهامات الموجهة لقطر؛ ومنها دعم جماعة الإخوان المسلمين، والتحاليف مع إيران التي تستهدف دول الخليج العربية. وهذا يعني الذهاب إلى مدى أبعد في الخصومة مع دول مجلس التعاون الخليجي، والارتقاء أكثر في حزن طهران، وتوطيد علاقة أشد مع أنقرة، واستمرار العلاقة مع جماعات "الإسلام السياسي" بما فيها من تنظيمات متطرفة تنتشر في أكثر من بلد عربي، والرهان على رفض الدول الكبرى للتدخل العسكري، ومحاولة إيجاد ذريعة دائمة لتخويف القطريين على مستقبل بلدهم، وإقناعهم بأنهم مستهدفون، ولا بديل أمامهم عن الالتفاف حول قيادتهم السياسية، والرضا عن رهاناتها وخياراتها وعلاقاتها.

**3- التصعيد:** أي أن تقوم الدوحة بتأجيج الصراع، وذلك من خلال تسريع خطوات الانتقام من الجميع، فتزيد في تمويلها لكيانات خارجة عن القانون، وتوجه بعضها للقيام بعمليات داخل الدول المقاطعة لها، وتُركي من الصراعات الطائفية، أملاً في إحداث فوضى واضطرابات في دول عربية، رغبةً في تصدعها وتفككها بما قد يؤدي إلى توسع نفوذ قطر في محيطها الجغرافي والسياسي، كما تتوهم الإدارة القطرية الحالية، وفق ما يمليه عليها طموحها في لعب دور أكبر من إمكانيات قطر وقدراتها.

وقد يأخذ التصعيد شكلاً آخر يتمثل في تمكين أكبر لجماعة الإخوان وأتباعها من القرار القطري، بزيادة تغلغلها في بنية السلطة هناك، وتوظيف إمكانياتها وشبكاتهما في خدمة الدوحة، التي يمكن التعامل معها، في هذه الحالة، على أنها "الوطن البديل" للإخوان. ومثل هذا الوضع، الذي يعني



هروباً قظرياً إلى الخلف، يشكل تهديداً مباشراً ليس لدول الخليج العربية فقط، بما في ذلك التي لم تشارك في مقاطعة قطر، وهي الكويت وسلطنة عمان، بل أيضاً للعالم العربي برمته.

### • سيناريوهات الأزمة الخليجية:

الخلافاً القظرية الخليجية منذ سنوات طويلة وهذا لتغريد قطر خارج السرب الخليجي في عدة قضايا سياسية وعلى راسها الاعلام وهو ما يقابل باستنكار من العديد من الدول الخليجية والعربية ولكن لم يتوقع احد ان تصل الامور للحصار والقطيعة بتلك الصورة المفاجئة الى زيارة ترامب ويخرج بتغريده على توتير يقول فيها " قيل لي أن قطر تدعم الارهاب وحلل البعض ان هذه التغريدة ما دار خلف الكواليس بقصد أو دون قصد وما تبعه من تصريحات أمريكية مؤيدة للقرارات الخليجية في البداية دون التطرق للقاعدة العسكرية الأمريكية بقطر ثم العودة للدوحة وابرار صفقة الطائرات والاعلان عن تدريبات مشتركة وبعدها قدمت 13 مطلب لقطر لتنفيذها وحملت الكويت تلك المطالب وحملت كذلك الرفض القظري لتلك المطالب، واجتمع الرباعي بتنسيق ورعاية أمريكية بعد مهلة الـ48 ساعة، وخفضت المطالب وخففت الأصوات وتغيرت اللغة المستخدمة في بداية الأزمة، وتمت دعوة الدوحة للحوار. لا شك بأن الأزمة تتجه نحو التصعيد ولكن في أسي اتجاه، أولاً التصعيد العسكري غير وارد لان وجود قاعدة عسكرية أمريكية وأخرى تركية في قطر هما ضمان للدوحة، لذلك، فإن التصعيد سيكون في المجال الاقتصادي، لإجبار القطريين على شد الأحزمة، فمثلا توقفت المصارف البريطانية عن تقديم الخدمات لأي معاملة بالريال القظري، وأعتقد أن هذا تحت ضغط دول الخليج، وبالطبع لن تخفف الدول العربية شروطها". وهناك نية مؤكدة من دول الخليج لفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على قطر، من خلال طلب الدول العربية من شركائها التجاريين الاختيار بين العمل معهم، أو مع الدوحة، خصوصا أن قطر تكبدت خسائر هائلة خلال أيام الحصار الأولى، حيث أغلق المجال الجوي أمام قطر بنسبة 70% والمجال البري بنسبة 100% والمجال البحري بنسبة 60%. كذلك ووفق المعطيات على الارض وردود فعل قطر فلا وجود لإمكانية إغلاق قناة "الجزيرة" وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وقطع العلاقات مع إيران، وقد توافق قطر على تقديم "تنازلات طفيفة تتعلق بتواجد المجموعات التي تنتظر إليها الدول المقاطعة بأنها إرهابية في أراضيها. إنه أقصى حد ممكن لتراجع قطر" ولا مكان للحديث عن إجراء تغييرات خطيرة على السياسة القظرية".

ومن هنا نجد أن السيناريو الأقرب خلال الفترة القادمة من عمر الأزمة الخليجية سيكون اقتصادياً، ولا توجد سيناريوهات أخرى، وهذا السيناريو سيكون له تأثير ليس على قطر وحدها بل على دول الحصار، وأيضاً على الشركات العالمية العاملة في قطر أو باستثمارات قظرية دولية مشتركة وما

أكثرها وهو ما يعني أن الحصار الاقتصادي يمكن أن يظل إقليمياً دون غطاء دولي، وهذا واضح من الموقف الأمريكي مؤخراً.

يبدو أن الأزمة الخليجية ستفرز واقعاً جديداً في منطقة الخليج وربما في المنطقة عموماً، فهي فرصة غير مسبوقة لإسرائيل والمستفيد الأكبر منها خاصة ان تم وقف الجماعات الاسلامية وعلى رأسهم حزب الله وحركة حماس، وستضرب بشكل مباشر حركة حماس التي استضافتها قطر وقيادتها خلال الخمس سنوات الخمس الماضية، وقد زار الامير القطري الشيخ حمد ال ثاني غزة في 2012 وتعد بتقديم مئات الملايين من الدولارات لإعادة اعمار غزة وبعد هذه الازمة ستخضع قطر دعماً لحماس وربما تضطر لطرد جزء كبير من قيادات حركة حماس وكذلك الإخوان المسلمين، وعلى صعيد اخر ستقوى الازمة القطرية المحور الإسرائيلي مع السعودية حيث ان اسرائيل تتشارك في المصالح مع البلدان الخليجية ضد ايران وكذلك ستسمح هذه الازمة للكتابة تجاه اسرائيل بطريقة ايجابية بينما تجاه حركة حماس بأكثر عدوانية، وكذلك ستعطي الازمة مساحة أكبر للولايات المتحدة بالسيطرة في المنطقة حيث منحت تزامب صفة محارب وطارد الارهاب من البلدان العربية . والنتيجة الهم للازمة تقوية يد حكومة نتياهو واسرائيل في المنطقة حيث ستقيم علاقات اقليمية مع دول المحور السني المعادية لإيران وكذلك ستقوم بتنفيذ مخططاتها الاستيطانية في القدس والضفة الغربية دون مراجعة من أحد ودون ممارسة أي ضغوط عليها من أسي طرف عربي

اليوم تجنى قطر نتاج سياساتها ليس أكثر فسياساتها لم تنجح في بناء تحالفات استراتيجية إقليمية أو حتى دولية سليمة أو منطقية فقاعدة العديد اليوم ترفض مكتب طالبان ومكتب التمثيل الإسرائيلي غير راغب في مجاورة مكتب حماس السياسي، وإما سفارة السعودية أو سفارة ايران فقطر التي لم تكن معنية الا في زيادة تلك التناقضات وإطالة عمرها بين الفرقاء تجد نفسها اليوم أمام إقليم موحد ضدها وحلفاء دوليين يصفونها بداعمة للإرهاب، إنها ساعة الحقيقة فإما أن تلبى الامارة مطالب الإقليم والتي تبنتها قوى عظمى وإما أن تبقى على سياستها وتحمل العواقب، وفي كلا الحالتين وبعد انتهاء هذه الأزمة لن تكون قطر هي التي عرفها العالم خلال العقدين الماضيين .